

أكاديمية القاسمي

امتحان نهاية الفصل

المساق: قراءات في كتابات نحويين كلاسيكيين اسم المحاضر: د. مراد موسى

קריאה בכתבי מדקדקים קלאסיים

الفصل: الأوّل

مدة الامتحان: ساعتان

الموعد الأوّل: 10/2/13

القسم الأوّل: أجب عن أحد السؤالين التاليين (35 درجة)

1. روي أنّ عليّاً بن أبي طالب سمع أعرابياً يقرأ "لا يأكله إلّا الخاطئين". وضح بالتفصيل هذا الاقتباس بوضع علم "النحو" مبيناً العلاقة بين أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي.

2. قف على خصائص اشتراك البصرة والكوفة بعلم النحو من حيث النهوض به، مشيراً إلى دور الخليل بن أحمد وسيبويه من جهة، والرؤاسي والكسائي من جهة أخرى.

القسم الثاني: اختر نصّاً مرفقاً وأجب عن أحد الأسئلة التالية (45 درجة)

1. الزجاجي من "الإيضاح في علل النحو" - وضح كيف يعرف الاسم لدى المنطقيين وبعض النحويين، وكيف يعرفه الزجاجي، ثمّ بين الاحتجاج الذي يمكن أن يقع في تعريفه وكيف يدحض الزجاجي ذلك.

2. ابن الأنباري أبو البركات من "الإنصاف" - وضح استدلال البصريين بأنّ ضمير الفصل "لا موضع له من الإعراب".

3. ابن جني من "الخصائص" - يأتي ابن جني بالأمثلة القياسية: سيّد و هيّت، طيّاً و شيّاً، للخروج عمداً. ما هو هذا المبدأ؟ ثمّ فصلّ مدى علاقته بعبارة ابن جني "رفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة"؟

القسم الثالث: عرّف اثنين مما يلي (20 درجة)

- فاعل واحد ومفعولات كثيرة؛ - "الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني"؛ - "الحال مفعول بما عند البصريين"؛
- ضمير عماد وضمير فصل.

نرجو لكم التحاح!

الزجاجي من "الإيضاح في علل النحو"

حد الاسم

الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك. فإن قال المحتج منهم: هذا غير لازم لأننا إذا قلنا "زيد" فقد دل على مسمى تحته دلالة غير مقرونة بزمان، وإذا قلنا "أن ولكن" لم يدل على شيء؛ ولم يكن كلاما حتى يقرب بجمله. قيل له: الاسم يدل على مسماه كما ذكرت، ولا تحصل منه فائدة مفردا حتى نقرنه باسم مثله، أو فعل، أو جملة، وإلا كان ذكرك له لغوا وهذرا غير مفيد. وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له، ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى نقرنه بما تكمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما.

وقال آخرون: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه. وهذا أيضا من كلام القوم، وإن كانت فيه هذه الزيادة اليسيرة، وقد مضى القول فيه.

وأما سيبويه فلم يجد الاسم حدا يفصله من غيره، ولكن مثله فقال "والاسم رجل وفس" . فقال أصحابه ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل، وحد الفعل لأنه أصعب من الاسم. ونحن نذكر ما حده به في غير موضعه. وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعي وضري. يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق. وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأتى وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخله في حدنا الذي قدمنا ذكره لأنها في حيز المفعول به لأن "كيف" سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي وهي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه. وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن. وله في ذلك شرح طويل، إلا أنه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول، أو ما كان في حيزه. و"أين" وأحوالها ظروف، والظروف كلها مفعول فيها، وقال آخرون: الاسم ما دل على مسمى. وهذا وصف لا حد له.

نصّ ابن الأنباري من "الإنصاف، 2"

ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله. وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك "زيد هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فتتزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا، وما أنك إذا قلت "جاءني زيد نفسه" كان تابعا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعا في إعرابه.

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء للواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل المعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلا، كما تدخل الكاف للخطاب في "ذلك"، و"تلك" وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب و"ما" التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب؛ فكذلك ههنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنه توكيد لما قبله فتتزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه" قلنا: هذا باطل؛ لأن المكنى لا يكون تأكيدا للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه.

وأما قولهم "إنه مع ما بعده كالشيء الواحد" قلنا: هذا باطل أيضا؛ لأنه لا تعلق له بما بعده، لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم.

ابن جني من "الخصائص"

قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟

قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فجرى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يُعقبه من إنعامه وغفرانه. ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في موسير، وموقن واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة؛ وهذا - كما تراه - أمر يدعو الحس إلى، ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها ولا معدل بك عنها. ومن ذلك قولهم في سيد، وميت، وطويت طيا، وشويت شيا: إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد، وميت، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا. فهذا أمر هذه سبيله أيضا، ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسويد وميوت وطويا وشويا، وأن سيدا، وميتا، وطيا، وشيا، أخف على ألسنتهم من اجتماع الواو والياء مع سكون الأول منها.
